أ. ناصر مراد
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
(جامعة البليدة)

دور الدولة في ظل العولمة

يرتبط النظام الاقتصادي في أي مجتمع بالدور الذي تؤديه الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتكمن الأهداف الرئيسية لأي تنظيم اقتصادي في: كفاءة الانتاج وعدالة توزيع الدخول، ولتحقيق ذلك المسعى يجب على المنهج التنموي أن يتوفر على بعض المقومات التي تتمحور فيما يلي:[1]

- التوافق مع البيئة التي يطبق فيها.
- القدرة على إستثارة همم الجماهير وتوظيف الطاقات المتاحة لصالح التنمية.
- التمتع بقدر من المرونة لمواجهة المتغيرات المتوقعة أثناء التطبيق.

إن الاهتمام المتزايد لدور الدولة يرجع الى التحولات التي يشهدها الاقتصاد الدولي والتي أدت الى تغيير جوهري في البيئة التي تعمل فيها الدولة، وبالتالي الى تغيير دور الدولة. والتساؤل الذي نطرحه هو: ما هي طبيعة دور الدولة في ظل العولمة؟

وسنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة العناصر التالية:

- تحديد مفهوم العولمة.
- علاقة العولمة بالتجمعات الجهوية.
- تأثير العولمة على منطق الاقتصادات الوطنية.
- موضع الاقتصادات العربية في ظل العولمة.

أولا: محاولة تحديد مفهوم العولمة

تعتبر العولمة ظاهرة مازالت غير واضحة المعالم، فرغم رواج مصطلح العولمة بشكل واسع إلا أنه لا يوجد اجماع حول ماهية العولمة وتقييمها وتحديد طبيعتها و علاقتها بالدولة.

وتبرز العولمة في إطار العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من المنافسة وسرعة انتشار المعلومات والمكتسبات العلمية والتقنية، كما تعكس العولمة سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية والتي تتضمن تحرير الأسواق وخوصصة القطاع العام وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها خاصة في المجال الاجتماعي، والتقدم التكنولوجي والانتشار الواسع للمبيعات والانتاج والاستثمار مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولي للعمل. ويمكن تعريف العولمة (ظاهرة تعكس تعجيلا وترسيخا لظاهرة التدويل من خلال ارتقاء في وتيرة الحركية الدولية

للموارد ضمن تصاعد وتكثيف للمنافسة)[2]، ويتمثل التدويل في الانفتاح التدريجي للاقتصادات الوطنية على المبادلات التجارية والأموال الخارجية. ولقد شهدت ظاهرة التدويل في منتصف الثمانينيات تحولا نوعيا نتيجة تداخل العوامل التالية:

- تعدد مصادر تصدير الأموال، وعدم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية إذ أصبحت اليابان مصدرا هاما في تنقل الأموال.

- تحرير الأنشطة الاقتصادية بالعالم من خلال الحد من التقنيات المنظمة لمختلف القطاعات، ولقد ساهم التقليص التدريجي لحقوق الجمارك في توسيع المبادلات من خلال المفاوضات التي تمت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولقد أقرت اتفاقية مراكش لسنة 1994 بإزالة الحواجز الجمركية في مجال التجارة الدولية وتطبيق مقتضيات التحرير على تبادل الخدمات خاصة في مجال النقل والمواصلات والتأمين.

- اندماج التطور التكنولوجي ضمن التحول الذي يعرفه الاقتصاد العالمي

ليعطي دفعة قوية للعولمة، ويتميز التطور التكنولوجي المصاحب للعولمة بإحداث تواصل عضوي بين مختلف التطور التكنولوجي: الطاقوي والإلكتروني والتواصلي.

- تشابه الحاجات والتقاء الأذواق وما نتج عنهما من تجانس للطلب وبالتالي زوال الخصوصيات الثقافية وأنماط الاستهلاك المحلية.

في ظل هذه المعطيات برزت العولمة في منتصف الثمانينيات والتي أدت الى تقليص الحواجز بين مختلف الأسواق - المالية، التجارية والخدمات - وتفعيل التداخل بين شبكات التواصل وتقوية درجة المنافسة، وفي هذا المجال تهدف المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقات التجارة الدولية الى تحرير التجارة الخارجية من خلال التخفيض التدريجي للضرائب الجمركية. وكذلك التوصل الى تعاون دولي يحقق استقرارا في المعاملات التجارية ودفع جهود التنمية بحيث لاتترتب على الإجراءات التي تتخذها دولة ما أضرارا بمصالح الدول الاخرى. ولقد تطرقت اتفاقية الغات لسنة 1947 في كوبا الى تنظيم قواعد السلوك التجاري الدولي من السلوكات غير المشروعة من خلال مكافحة الإغراق بما يحمي الإنتاج المحلي، كما توصلت مفاوضات جولة الأوروغواي لسنة 1994 الى مجموعة من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف التي تنظم التجارة الدولية في المجالات الثلاثة: التجارة في السلع، التجارة في الخدمات، والجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية.

كما تم تحويل(GATT) الى منظمة عالمية للتجارة[3](OMC) والتي تتولى المهام التالية:[4]

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية.
- تنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء.
- الفصل في المنازعات المرتبطة بتطبيق الاتفاقيات التجارية.
- مراقبة السياسات التجارية ومتابعتها وتوجيهها بما يتفق والقواعد المتفق عليها.

- التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المرتبطة بهما من أجل توجيه وضع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

يتضح مما سبق أن المنظمة العالمية للتجارة ستساهم مع المؤسسات العالمية والنقدية الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي وتوجيه السياسات الاقتصادية للبلدان النامية باتجاه العولمة.

لقد أدت العولمة الى تغيير جوهري في البيئة التي تعمل فيها الدولة، وقد أدى التكامل العالمي للاقتصاديات، وانتشار الديمقراطية الى تضييق نطاق السلوك التحكمي والعشوائي. وأصبح من الضروري أن تكون الضرائب وقواعد الاستثمار والسياسات الاقتصادية أكثر تجاوبا مع مؤشرات الاقتصاد العالمي الذي اكتسب طابعا كونيا[5].

في ظل هذا الواقع الجديد لم تصبح الدول بمفردها قادرة على مواجهة رهانات هذه التنافسات، مما أدى الى إقامة التجمعات الجهوية الكبرى لتصبح كيانات فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ثانيا: العولمة والتجمعات الجهوية

في ظل العولمة وارتقاء لدرجة التنافسية، عجزت الكيانات الوطنية على مواجهة تحديات الظرف الجديد، مما أدى الى ظهور التجمعات الجهوية الكبرى. وأصبحت الديناميكية الاقتصادية تخضع الى منطق مسارين هما:

- العولمة التي تسعى الى توسيع مجالات تدخل المشروعات الكبرى وارتقاء مستوى التفتح والتدويل تجاريا وماليا وخدماتيا وتواصليا.

- التكتل الجهوي الذي يسعى الى توحيد جهود مجموعة من الدول لتكوين أقطاب متجانسة وفاعلة في الاقتصاد الدولي.

وتعبر التجمعات الجهوية عن وجود إرادة سياسية بين مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا لتنسيق سياساتها الاقتصادية وإحداث علاقات متيمزة كأداة للتضامن المصلحي. وتتجسد هذه العلاقات في تكوين مناطق تبادل حر أو اتحادات جمركية أو إقرار سياسات قطاعية مشتركة.

وتعتبر التجمعات الجهوية كمرحلة تمهيدية لتشجيع الدول للاندماج في السوق العالمي، ومن أهم التجمعات الجهوية نجد:

- **تجمع الإتحاد الأوربي:** يمثل هذا التجمع العمل الاندماجي الأكثر تقدما، بحيث عند تأسيس المجموعة الأوربية في سنة 1958 كانت تضم ست دول فقط، ثم اتسعت الى 15 دولة، كما استند الإتحاد الأوربي على تفاعل عاملين هما:

- العامل التجاري الذي أدى الى احداث منطقة تبادل حر ثم اتحاد جمركي في سنة 1968، ثم إنشاء سوق داخلية موحدة سنة 1993 تسمح بحرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال.

- عامل السياسات المشتركة وتوحيد البرامج وتنسيق مختلف السياسات، ففي سنة 1962 اتخذت سياسة فلاحية مشتركة ثم سياسة المنافسة والسياسة الاجتماعية، ولقد كرست اتفاقية ماستريخت درجة متقدمة من الاندماج بعد احداث الإتحاد الأوربي في سنة 1994 وإقرار أسس الوحدة النقدية والدبلوماسية والاستراتيجية.

ولقد أحدث الإتحاد الأوربي عدة علاقات متميزة مع مناطق أخرى هي:

- دول أوروبا الشرقية والوسطى التي أقام معها علاقات انفتاح تساعدها على الانضمام في الإتحاد الأوربي مستقبلا.

- دول البحر الأبيض المتوسط التي ترتبط باوربا منذ الستينيات عن طريق اتفاقيات تعاون والتي يعمل الإتحاد الأوربي على تجديدها في شكل إقامة منطقة تبادل حر واسعة في سنة 2010 والتي تم المصادقة عليها في مؤتمر برشلونة لسنة1995.

- الدول الإفريقية الهادية والكاريبية المرتبطة بالإتحاد الأوربي عبر اتفاقية لومي التي تمكن هذه الدول من الحصول على امدادات مالية وتفضيلات تجارية مقابل تثبيت الموارد الناتجة عن تصدير المواد الأولية.

- **تجمع المجال الأمريكي الشمالي:** والذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية

وكندا والمكسيك ورغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للتجمعات الإقليمية وإلحاحها لتحرير المبادلات الخارجية، إلا أنها إنضمت في توجهات تفضيلية إنطلاقا من الاعتبارات التالية:

- **اعتبارات اقتصادية:** في نهاية الستينيات إنضمت الولايات المتحدة الأمريكية في نظام التفضيلات المعمم الذي يعفي السلع الصناعية التي تم إنتاجها في الدول النامية.

- **اعتبارات سياسية:** من خلال إقرار التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

- **اعتبارات إقليمية:** ففي سنة 1988 أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تبادل تجارية مع كندا والتي تحولت في سنة 1992 الى منطقة تبادل حر.

- **تجمع الهادي الأسيوي:** والذي يضم مجموعة من الاقتصادات الفاعلة في المنطقة مثل:

اليابان، الصين، كوريا، تايوان، سنغفورة وماليزيا والذي أصبح يمثل كتلة فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية للاعتبارات التالية:

- النمو السريع الذي شهدته اقتصادات المنطقة منذ السبعينيات فمثلا نجدمعدل النمو للاقتصاد الصيني يتراوح بين10-15% سنويا[6]

- تدفق الأموال الخارجية ذات الأصل الياباني على اقتصادات المنطقة، والذي ساهم في زيادة التراكم والنمو السريع. ولقد أصبحت الدول الصناعية الأسيوية الجديدة(كوريا، سنغفورة، هونكونغ) بدورها مصدرة للأموال الى دول أسيوية أقل تطورا مثل: تايلندا، وماليزيا.

- تكثيف تحرك وسائل الإتصال التكنولوجي المنطلقة أساسا من اليابان والتي كونت شبكة قوية بين مختلف دول التجمع.

وتعتبر التجمعات الجهوية ظاهرة تعكس إرادة الدول المتقدمة في تحسين مواقعها التنافسية، ولقد أدت هذه التحولات الى تغييرات مهمة في مواقع القوى التجارية في العالم، كما يتضح في الجدول التالي:[7]

الجدول رقم (1): ترتيب بعض الدول حسب نسبة معاملاتها التجارية(1955،1993)

البلدان	1955		1973		1993	
	نسبة%	ترتيب	نسبة%	ترتيب	نسبة%	ترتيب
الولايات المتحدة الأمريكية	19	1	13،6	1	12،6	1
ألمانيا	7،7	3	13،2	2	9،9	2
اليابان	2،4	8	7،1	3	9،8	3
فرنسا	6	4	6،9	4	5،7	4
المملكة المتحدة البريطانية	9،6	2	5،9	5	5	5
هونكونغ			1	25	3،7	8
الصين					2،5	12
التايوان			0،9	28	2،3	13
كوريا			0،6	38	2،2	14
سنغفورة			0،7	34	2	15

نلاحظ من الجدول السابق أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى بحيث في سنة 1993 سجلت أحسن نسبة في مجال التجارة الخارجية والتي قدرت بـ12،6%، أما اليابان فقد صنف في المركز الثالث إذ سجل نسبة 9،8%، لكن إذا نظرنا الى تطور هذه النسب، نجد أن اليابان هو الأحسن بحيث شهد حجم معاملاتها التجارية تحسنا من 2،4%، 7،1%، 9،8% خلال السنوات 1955، 1973، 1993 على التوالي، بينما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية تدهور تلك النسب من 19%، 13،6%، 12،6% خلال الفترة: 1955، 1973، 1993 على التوالي.

لذلك تشكل اليابان إحدى القوى الاقتصادية الكبرى التي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد دخول سلعها الصناعية للسوق الأمريكية.

ثالثا: تأثير العولمة على منطق الاقتصادات الوطنية

في ظل العولمة تنحسر السياسات الوطنية ضمن مجموعة القيم والإلتزامات التي نشأت بفعل الدعوة الى اقامة نظام عالمي جديد، تعمل فيه مصالح أممية وقطرية مختلفة في مصادرها وآفاقها. وتتضمن العولمة إقامة نموذج مغاير لمفهوم المواطنة بحيث يسعى الى الحد من حرية الدول في اتباع سياسات وطنية مستقلة. في هذا السياق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تسخير العولمة لصالحها من خلال المشروع الساعي لتوحيد العالم في إطار رأسمالية السوق، وتفكيك الاقتصادات الوطنية.

تؤثر العولمة على الاقتصاد الوطني ظرفيا وبنيويا، فعلى مستوى الظرفية الاقتصادية أصبح الوضع يؤثر على التوازنات الكلية للدولة، وتغير مفهوم العائق الخارجي الذي كان مرتبطا من قبل بمستوى العجز التجاري فأصبح خلال الثمانينيات يرتبط بالاختلالات المالية، ومن بينها عائق المديونية الذي أثر على السياسات الاقتصادية الوطنية، ففرض على الدول أن تحد من تدخلاتها وأن تفتح المجال للخوصصة من أجل الحصول على الموارد المالية واستقطاب رؤوس الأموال الخاصة قصد استثمارها. لذلك ساهمت العولمة في الحد من استقلالية السياسات الاقتصاديةالوطنية في مختلف المجالات - التجارة الخارجية، الجمارك، السياسة النقدية والمالية والضريبية.

أما على المستوى البنيوي نجد أن المبادلات التجارية والمالية أساسا بين الدول المتطورة التي تتبادل اقتصاداتها سلعا وخدمات متجانسة تتسم بالكثافة التكنولوجية العالية، لذلك تغير منطق التبادل بحيث أصبح لايستند على الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، بل على مدى سيطرة الدولة علي عنصر الإبتكار التكنولوجي والعلمي، وعلى أساسها تقاس القدرة التنافسية لمركبات الإنتاجية الوطنية وساهمت التكنولوجيا الجديدة في إيجاد منتجات وسيطة حلت محل بعض الخدمات الطبيعية والذي أدى الى تدهور أسعار المواد الأولية ومواد الطاقة مما أدى الى تضاؤل أهمية البلدان النامية في التجارة الدولية، ضف الى ذلك فإن هذا التحول الناتج عن الثروة العلمية التكنولوجية دفع بالدول الصناعية الى التركيز على الصناعات ذات

الاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا والمعلومات على حساب الصناعات الأخرى الأكثر استخداما للمواد الأولية الخامة والوقود والعمالة، مما أدى الى الإنخفاض النسبي لأهمية الصناعات الاستخراجية وتراجع موقعها في التجارة العالمية في مقابل إرتفاع أهمية الخدمات[8].

وتتميز العولمة بقوة التداخل والإندماج، إذ تتداخل القضايا المحلية بالقضايا الدولية، مما يقلل من قدرة الدول النامية على اتخاذ سياسات اقتصادية مستقلة، لما تمارسه الهيئات الدولية من ضغوطات قصد الإلتزام بقواعد السوق التي ليست بالضرورة في صالح هذه الدول. وفي ظل هذا الواقع الجديد يتزايد دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية.

ولقد تفرز مستلزمات العولمة تناقضات داخل المجتمعات فهي تفرض على الحكومات الحرص على الحفاظ على التوازنات المالية الداخلية والخارجية من أجل تقوية التنافسية الشمولية للاقتصادات الوطنية على حساب المطالب الاجتماعية مما يؤدي الى معارضة التوجه نحو العولمة.. ففي سنة 1995 شهدت فرنسا أزمة اجتماعية من مظاهرها تمرد المجتمع الفرنسي ضد العولمة نتيجة القرارات التوازنية للحكومة في ميدان الضمان الاجتماعي.

وسيؤدي تحرير التجارة الى تفكيك البنية الاقتصادية للدول الضعيفة في العلاقات الاقتصادية الدولية. أما الدول المتقدمة فسيساهم في تحريك عملية النمو. وهذا ما أكده السيد ميشال كمديسيس ـ المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي ـ بقوله:(تمكنت البلدان النامية بواسطة الإرتفاع السريع في وارداتها من منع هبوط اقتصادي أشد في العالم الصناعي. والواقع أنها أصبحت في حد ذاتها عاملا محركا للنمو)[9]. كما أن الكثير من متغيرات الأزمة في الدول النامية هي في المقابل أدوات تصحيح تستخدمها الدول المتقدمة للتقليص من مشاكلها، فمثلا يستخدم التضخم كآلية لتصحيح إنخفاض معدلات الربح. إذ يؤدي التضخم دور مصحح لحركة الأسعار لتتمكن المؤسسات من الإحتفاظ بمعدلات ربح مرتفعة وهكذا تصبح الدول النامية ضحية النتائج السلبية للعولمة[10].

وللتخفيض من الآثار السلبية للعولمة على الاقتصادات الوطنية يجب تطبيق الحماية، لكن ما هي الحماية السليمة والتي لاتتعارض مع اتفاقية(GATT)؟

إن الحماية السليمة يجب أن تراعي الخصائص التالية:

- أن تكون حماية مؤقتة أي لاتستمر الى الأبد.
- أن تكون نسبية أي تمثل نسبة من تكلفة إنتاج السلع بحيث إذا تغيرت التكلفة يتغير تلقائيا مقدار الحماية الممنوحة.
- أن تكون حماية متدرجة أي متناقصة عبر الزمن حتى تزول بعد فترة معينة.
- يجب ربط الحماية والدعم ببرنامج وطني لتطوير المنتجات ولزيادة الإنتاجية، خاصةمن خلال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ونشير أن الحماية لاتعالج أي مشكلة بذاتها، بل تمنح الدولة التي تحمي وتدعم إنتاجها فرصة لتحسين الإنتاج و الإرتفاع بمستوى القدرة التنافسية، لذلك تعتبر الحماية كأداة يجب حسن استخدامها في مرحلة إنتقالية للعولمة.

ومن تداعيات العولمة الثورة في مجال المعلومات والإتصال، التي تؤثر في العلاقة بين العمل ورأس المال، مما يستدعي الكشف عن أشكال جديدة للتغير الاجتماعي. وتتطلب الثورة التكنلوجية الحديثة أن يسيطر عليها اجتماعيا، أي يجب على علاقات الإنتاج أن تستوعب التغيير الذي تم في وسائل الإنتاج وتنظيم العمل وبالتالي يجب مواكبة التطور الاجتماعي للتطور التكنولوجي لكن قد بلغ المجتمع حدا من التطور حيث لم يصبح التقدم الاجتماعي مفهوما موازيا للتقدم التكنولوجي، لذلك ستكون النتائج المترتبة على التقدم التكنولوجي مضرة للمجتمع وللقيم الإنسانية[11].

رابعا: موضع الاقتصادات العربية في ظل العولمة:

لقد تزامنت ظاهرة العولمة في التسعينيات مع تدهور الاقتصادات العربية نتيجة قصورها البنيوي وتخلفها، وتتجلى أزمة التنمية العربية في عدم قدرتها على الاستفادة من الاتصال مع السوق العالمية، وغياب الاستغلال العقلاني للموارد، أما في المجال المالي نجد التناقض بين حجم المديونية الخارجية العربية التي تقارب 300 مليار دولار، والأموال العربية الموظفة في الدول

الغربية والتي تصل الى مئات مليارات الدولارات، كما تظهر علامات التخلف في المبادلات العربية حيث تحتل المواد الأولية موقعا مهيمنا في مجموع الصادرات العربية، أما في المجال الاجتماعي نجد تناقض أهمية الإنفاق المخصص للتعليم مع ضعف مردوديته وارتفاع معدل الأمية في المجتمع.

إن الإخفاق الاقتصادي العربي في المجال التنموي يرجع الى تداخل العوامل التالية:

- ضعف أداء القطاع العام فيما لم يتمكن القطاع الخاص من ترسيخ كفاءته داخل المجتمعات العربية.

- ضعف الأداء السياسي نتيجة تدني تأهيل الدولة العربية لتكريس المشروع الديمقراطي وتفعيل المجتمع المدني.

- تهميش الإنسان في عملية التنمية، ويتضح ذلك جليا في تدهور وضع المنظومة التعليمية والبحث العلمي، وعدم استغلال الطاقات الابتكارية والثقافية.

- فشل العالم العربي في التحكم في علاقاته الاقتصادية بالسوق العالمية، وخضوعه المستمر لتبعية مطلقة تجارية ومالية وثقافية وتكنولوجية، ونفسر ذلك الوضع لوجود عائق المديونية والاعتماد شبه الكلي على تصدير المواد الأولية.

بالإضافة الى ذلك، فإن سياسات التصحيح الهيكلي التي خضعت لها مجموعة من الدول العربيةمثل: الجزائر. تونس، المغرب ومصر لم ترق الى طموحات تلك الدول بحيث إهتمت بتقليص الاختلالات المالية الكلية- الداخلية والخارجية- لكن لم يرافقها ترشيد القطاع العام والإدارة، وإجراءات هادفة الى تنويع وتطوير المركب الإنتاجي قصد تمكينه لمواجهة تحديات العولمة، كما أن غياب الديمقراطية والحوار السياسي لم يسمح بربط عملية التصحيح الاقتصادي بالتنمية الاجتماعية.

وفي إطار المنظمة العالمية للتجارة نجد ثماني دول عربية[12] أعضاء أما الجزائر فقد شاركت في جولة الأورغواي لسنة 1994 ومازالت تفاوض من أجل الإنضمام الى المنظمة. ونشير أنه توجد مرونة ممنوحة للدول النامية في

نصوص اتفاقات المنظمة، إذا قبلت الدول الأعضاء بالالتزامات المحددة وفقا للجداول الخاصة بكل دولة عربية في مجالي السلع والخدمات. وبالنسبة للتثبيت الجمركي للسلع نجد اختلاف نسبته كما يتضح في الجدول التالي:[13]

جدول رقم(2): التثبيت الجمركي للسلع في الدول العربية

الدول الأعضاء	السلع الزراعية نسبةمئوية	السلع الأخرى نسبة مئوية
الإمارات العربية المتحدة	40	40
البحرين	35	35
قطر*	20-12	30-5
الكويت	100	100
مصر*	أعلى نسبة80	70-3
موريتانيا	30	75
المغرب	40	289
تونس	90	200

* توجد استثناءات في قطر ومصر على بعض السلع(لحم الخنزير والمشروبات الكحولية) لاعتبارات دينية.

نلاحظ من الجدول السابق اختلاف نسبة التثبيت الجمركي وذلك حسب القدرة التنافسية لكل دولة.

وتعتبر قطر أحسن دولة تنافسية بحيث نجد انخفاض نسبة الرسوم الجمركية سواء بالنسبة للسلع الزراعية أو السلع الأخرى، بينما نلاحظ الكويت تدني قدرتها التنافسية للسلع الزراعية بحيث نجد إرتفاع نسبة الرسوم الجمركية التي حددت بـ100% أما بالنسبة للسلع الأخرى نلاحظ المغرب حدد تلك النسبة بـ289% ما يدل على ضعف قدرته التنافسية.

أما في قطاع الخدمات فإننا نجد القطاعات الفرعية التي تم فتحها للموردين الأجانب ممثلة في الجدول التالي:[14]

الجدول رقم (3): القطاعات الخدماتية التي إلتزمت بها الدول العربية، أعضاء المنظمة العالمية للتجارة

الدول الأعضاء	قطاعات الخدمات المفتوحة في إطار اتفاق الخدمات
الإمارات العربية المتحدة	بعض خدمات الأعمال، والبريد السريع والإنشاءات والبيئة والخدمات المالية والسياحة.
البحرين	التأمين وإعادة التأمين.
قطر	بعض الخدمات المهنية(من بينها الإستشارات الهندسية والخدمات الطبية والبحوث والحاسوب)، والبريد والإنشاءات والبيئة والخدمات المالية والسياحية.
الكويت	الأعمال، والإنشاءات، والخدمات الهندسية والخدمات البيئية، والخدمات الصحية والاجتماعية والسفر والسياحة.
مصر	الإنشاءات والخدمات الهندسية، والسياحة والسفر والخدمات المصرفية وسوق المال، والتأمين وإعادة التأمين، والنقل البحري، والخدمات المساعدة.
موريتانيا	غير متوفرة.
المغرب	بعض خدمات الأعمال، الإتصالات، الإنشاء والهندسة والخدمات البيئية، المصارف، التأمين وإعادة التأمين، السياحة وخدمات السفر، بعض مجالات النقل.
تونس	المصارف، التأمين وإعادة التأمين، السياحة وخدمات السفر.

نلاحظ من الجدول السابق أن مصر مجال قطاع الخدمات المسموح للإستثمار الأجنبي جد واسع بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى مما يعكس الموضع التنافسي لهذا البلد واندماجه الجزئي للاقتصاد الدولي.

ففي ظل العولمة يواجه الوطن العربي عدة تحديات والتي تهدد مجمل النظام الإقليمي العربي حيث من أهم تداعيات العولمة سعيها لتجاوز الهويات القومية والوطنية والتي ليست في صالح الدول العربية. كما تفرض على الدول العربية فتح أسواقها بالكامل أمام منتجات الدول المتقدمة، وحرية

ممارسة النشاط الاقتصادي في أراضيها، وتحرير كامل للتدفقات المالية في صالح الدول المتقدمة وذلك بسبب تفوقهم في تمركز رأس المال والإنتاج والإعلام.

ولمواجهة تحديات العولمة يجب البحث عن صيغ جديدة ممكنة موضوعيا وفعالة اقتصاديا والتي تتمحور في العناصر التالية:[15]

- يجب أن تنصرف السياسة الاقتصادية الوطنية الى تعزيز قدرة السلع العربية على المنافسة الفعالة في الأسواق العالمية ويتوقف ذلك على التركيبات الداخلية التي تعزز الإنتاجية والتنافسية النوعية والسعرية للسلع العربية وخاصة في مجال الصناعة التحويلية.

- يجب تحقيق قفزة نوعية في مجال التطور التكنولوجي بحيث تؤدي التكنولوجيا الدور الرئيسي في التكيف الاقتصادي الهيكلي وفي المنافسة والسباق العالمي. ضف الى ذلك فإن تدهور موازين القوى بين العرب وإسرائيل يرجع الى الفارق في مستويات التطور التكنولوجي.

- يجب أن تتمتع الاستثمارات الأجنبية بتكنولوجيا عالية ومع ضمان فرص التعلم والاحتكاك من خلال صور مختلفة للشراكة في ملكية وإدارة المشروعات.

- يجب الانتقال من استراتيجية دفاعية الى استراتيجية هجومية، والتي تسعى للحصول على نصيب كبير ومتزايد من الأسواق القومية ومن فرص الاستثمار والتكنولوجيا وموارد التراكم الأكبر التي توجد في المحيط الدولي.

- يجب التركيز على التنمية البشرية فالفوارق بين تنافسية وإنتاجية الأمم ومعدلات تطورها ناتجة عن الفوارق في مستويات التعليم والصحة وتدريب القوى العاملة، لذلك يجب إعادة صياغة دور الدولة بحيث تركز على التنمية البشرية في مقابل تخفيفها من أعباء إدارة المشروعات الاقتصادية من خلال عملية الخوصصة.

- يجب على الدول العربية توظيف ثرواتها في التنمية والتطوير بدلا من توظيفها خارج الوطن العربي ولغير صالح الإنسان العربي.

- يجب تعزيز وتكاثف الجهود والطاقات والتنسيق فيما بين الدول العربية، ففي ظل العولمة تتعاظم الحاجة الى تكوين تكتل تجاري واقتصادي عربي في إطار الوطن العربي قصد تدعيم التعاون العربي في مختلف المجالات والتي تشمل ما يلي:[16]

* التعاون في مجال نشر المعرفة ودعم اتخاذ القرارات.
* التعاون في مجال إعادة رسم خريطة التخصص الصناعي وتوزيع الأنشطة الاقتصادية.
* التعاون في مجال خفض التكلفة ورفع الإنتاجية.
* التعاون العربي في مجال فتح الأسواق القطرية أمام المنتجات العربية.

الخاتمة:

في ظل العولمة وضغط السياسات الاقتصادية التي تتبناها المؤسسات الاقتصادية الدولية- صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة والتي تسعى الى تحرير التجارة الدولية واعتماد السياسات الانكماشية وخوصصة القطاع العام، سيتقلص التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية مما يؤدي الى زيادة أهمية الضريبة كونها أداة غير مباشرة لتدخل الدولة، بالإضافة الى ذلك يجب تحديد جديد لدور الدولة التي تصبح مطالبة بتطوير القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي الوطني وذلك بتطوير أدوات العمل الاستراتيجي والتدخل في جميع العناصر الفاعلة لتقوية تنافسية المشروعات خاصة في مجال التكوين العام والتجهيزات وشبكات الإتصال، كما يقتضي هذا الوضع تطويرا نوعيا لوظيفة الدولة من الناحية الكيفية فقد تتقلص مكانة الدولة كميا لتتزايد كيفيا، وبذلك يجب إعادة الاعتبار لوظيفة الدولة حتى تؤدي دورا هاما في تحسين قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع مستلزمات العولمة.

الهوامش:

(1) لعمارة جمال(1999)،"اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، ص 66.

(2) فتح الله ولعلو(1996)، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي ،عمان، ص 19.

(3) ظهرت المنظمة العالمية للتجارة في بداية جانفي 1995 إثر اتفاقية مراكش.

(4) صالح صالحي (1999)،"ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، مجلة دراسات اقتصادية، مرجع سابق، ص 117.

(5) لعمارة جمال(1999)، مرجع سابق، ص 70.

(6) دوغلاس نورث،" السياسة هي التي تصنع الاقتصاد"، مجلة معالم، العدد 4، بدون تاريخ، ص3.

(7) فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص38.

(8) عبدالمجيد قدي، (1997)،"الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث"، في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء35، رقم2،ص447.

(9) صالح صالحي(1999)، مرجع سابق، ص 118.

(10)عبدالمجيد قدي(1997)، مرجع سابق، ص 450.

(11) سمير أمين وآخرون،(1999)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبةالبحوث العربية، القاهرة، ص 62.

(12) تتمثل هذه الدول في : الكويت، مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين وقطر.

(13) محسن هلال(2000)،"اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة"، في مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص 83.

(14) محسن هلال(2000)، مرجع سابق،ص84.

(15) محي محمد مسعد(1999)، ظاهرة العولمة (الأوهام والحقائق)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ص 84.

(16) إبراهيم العيسوي(2000)،"دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية"، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص 100.

المراجع:

1- ابراهيم العيسوي(2000)،"دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية"، مجلة المستقبل العربي،(ص ص 99-111)، العدد 254، بيروت.

2- دوغلاس نورث،"السياسة هي التي تصنع الاقتصاد" مجلة معالم،(ص ص 3-10)، العدد 4، دار النشر مارينوز، الجزائر، بدون تاريخ.

3- سمير أمين وآخرون (1999)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة البحوث العربية، القاهرة.

4- صالح صالحي(1999)،"ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، مجلة دراسات اقتصادية،(ص ص90-127)، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر.

5- عبدالمجيد قدي (1997)،"الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية،(ص ص 441-452)، الجزء 35 رقم 2، جامعة الجزائر.

6- فتح الله رلعلو(1996)، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، عمان.

7- لعمارة جمال(1999)،"اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق"، مجلة دراسات اقتصادية، (ص ص 62-87)، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر.

8- محسن هلال (2000)،"اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة العربية الحرة"، مجلة المستقبل العربي،(78-86)، العدد 254، بيروت.

9- محي محمد مسعد (1999)، ظاهرة العولمة (الأوهام والحقائق)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.